المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

اثر الازمات المالية في القطاع السياحي لدول مختارة – دراسة تحليلية

علي جلال حسين[1,2] ، سارا هندرين هيوا[3]

[1]قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
[2] قسم المحاسبة، كلية العلوم الأدارية و مالية ، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق
[3] قسم السياحة، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق
Email: ali.hussian@univsul.edu.iq[1,2] , sarahandren91@gmail.com [3]

الملخص:

يعد القطاع السياحي من القطاعات الاقتصادية الاسرع نمواً في العالم، لذلك اصبحت السياحة اليوم تحظى بالاهتمام المتزايد من قبل بلدان العالم و الاتجاه نحو استثمار مواردها السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية وغيرها من المقومات السياحية التي تجذب انواع السياحة المختلفة (سياحة ترفيهية، دينية، علاجية، رياضية، او غيرها من انواع السياحة) وذلك لاثر السياحة الايجابي في الناتج القومي الاجمالي و توفير فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات و العملات الصعبة بالاضافة الى جذب الاستثمارات الاجنبية و المحلية. ويهدف البحث الى تحليل اثار الازمات المالية في القطاع السياحي (الطلب و العرض السياحيين) في بلدان مختارة (تركيا، مصر والعراق) باستخدام الاسلوب (التحليلي) اعتماداً على بيانات رسمية لفترات زمنية مختلفة تمثل فترات الازمات في تلك البلدان ، و قد توصلت الدراسة الى ان الازمة المالية قد اثرت سلباً من خلال قنوات معينة في القطاع السياحي في تلك البلدان، إذ استنتج الباحثان تأثر مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار السياحي و الايراد السياحي بالازمتين المالية العالمية و الازمات المالية الداخلية ، الا ان تأثير الازمات الداخلية كان اكبر و اقوى و بشكل عام شهدت أنخفاضاً ملحوظاً في عدد السياح و الايرادات السياحية و الاستثمارات و الخدمات السياحية المقدمة و يوصي الباحثان بضرورة توجه حكومات الدول المختارة نحو تنويع الخدمات السياحية و تخصيص نسبة اكبر للقطاع السياحي ورفع مساهمتها من اجمالي التخصيصات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الازمات المالية، العرض السياحي، الطلب السياحي، القطاع السياحي.

پوختە:

کەرتی گەشتیاری بەخێراترین کەرتی ئابوری لەڕووی گەشەسەندنەوە ئەژمار دەکرێت. لەبەرئەوە گەشتیاری جێی گرنگیپێدانی بەردەوامی دەوڵەتانی جیهان بوە، ئەمەش بەئاراستەی سودوەرگرتن لەداهاتی گەشتیاریی سروشتی و مێژوویی و کلتوریی و بوارەکانیتر، کە هەموویان سەرنجی گەشتیاران بەلای خۆیاندا رادەکێشن (گەشتیاری کاتبەسەربردن، ئاینی، چارەسەری تەندروستی، وەرزشی،...هتد). ئەمەش بەهۆی ئەو کاریگەرییە پۆزەتیڤەی گەشتیاری لەسەر کۆی بەرهەمی نەتەوەیی و دابینکردنی هەلی کار و باشکردنی تەرازووی خەرجی و دراوە قورسەکان هەیەتی. ئەمە سەرەڕای راکێشانی وەبەرهێنانی بیانی و ناوخۆیی، جگەلە کاریگەرییە کۆمەلایەتییەکان لەڕووی هەماهەنگی نێوان خاوەن رەگەزنامە جیاوازەکان و کارلێکی نێوان ئەو تاکانەی کە باکگراوندی کەلتوری جیاوازیان هەیە. لەگەڵ ئەمانەشدا. لەم روەوە ئامانجی توێژینەوەکەمان بریتیەلە شرۆڤەو پێوانەی کاریگەری قەیرانە دارایییەکان لەسەر کەرتی گەشتیاری (خواست و خستنەرووی گەشتیاری) لە چەند دەوڵەتێکدا (تورکیا، میسر، عیراق). ئەمەش بە بەکارهێنانی میتۆدی (شرۆڤەکردن) و بەپشتبەستن بە داتای فەرمی چەند کاتێکی جیاوازی قەیران لەو وڵاتانە: (تورکیا 2014-2018)، (میسر 2010-2014)، (عیراق 2004-2018). توێژینەوەکە گەیشتە ئەو دەرەنجامەی کە قەیرانی دارایی لە چەند رووبەکەوە کاریگەری نێگەتیڤی هەبوە لەسەر کەرتی گەشتیاری لە تورکیا، میسر، عیراق.

وشەی سەرەکی: قەیرانی دارایی، خستنەرووی گەشتیاری، خواستی گەشتیاری، کەرتی گەشتیاری.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21

this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

Abstract:

The tourism sector is one of the fastest growing economic sectors in the world; thus tourism is becoming increasingly important to the countries of the world and the trend towards exploiting its tourism resources and to utilize its natural, historical, cultural and other tourism resources that attract different types of tourism (recreational, religious, medical, sports, or tourism etc.). This is due to the positive impact of tourism on the gross Domestic product through providing job opportunities, improving the balance of payments and hard currencies, in addition to attracting foreign and domestic investments. As a result, this research aims to analyze the effects of financial crises on the tourism sector (tourism demand and supply) in these selected countries (Turkey, Egypt and Iraq) using (analytical) methods, based on official data for different time periods representing crisis periods in those countries. The research concluded that the financial crisis has a negative effect on tourism sector in Turkey, Egypt and Iraq. The impact of internal crises was greater and stronger than the global financial crisis, Nevertheless, the research generally concluded a noticeable decrease in the number of tourists, tourism revenues, investments and provided tourism services. It recommends that the governments of the selected countries should direct towards diversifying tourism services, allocating a greater percentage to the tourism sector, raising its contribution from the total investment allocations

Key-words: Financial crises, the tourism supply, the tourism demand, Tourism sector.

المقدمة:

اصبح قطاع السياحة من اكبر القطاعات العالمية مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ويعد مورداً اقتصادياً هاماً ، و ليس فقط لاثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية فحسب بل لكونها صناعة متسارعة النمو ، إذ بنظر العديد من الهيئات و المنظمات العالمية و المحلية ان السياحة تعد مصدر دخل دائم وذلك لاثارها الاقتصادية الكبيرة في ميزان المدفوعات وفي جذب الاستثمارات و توفير العملات الاجنبية للبلدان السياحية فضلا عن تشجيع الصناعات الصغيرة والكبيرة المختلفة وتوفير فرص العمل سواء في النشاط السياحي. الا ان القطاع السياحي يتميز بحساسيته الكبيرة تجاه التقلبات والاضطرابات في داخل الدولة السياحية او خارجها مما ينعكس ذلك على الطلب والعرض السياحيين، و ان مصدر الاضطرابات التي لها اثر في القطاع السياحي هي الازمات المالية التي يمكن تعريفها بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في المؤسسات الاقتصادية والمالية تمتد اثاره الى مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع السياحي.

المبحث الاول :الاطار المنهجي للبحث

اولا: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في كون القطاع السياحي معرضاً للازمات المالية بشكل اكبر من القطاعات الاقتصادية الاخرى ويعود السبب في ذلك الى طبيعته الحساسه تجاه الاضطربات المحيطة به ، و كونه طلباً كمالياً بحيث يتاثر الانفاق عليه في اوقات الازمات ، ويعد قطاع السياحة من القطاعات التي سجلت تدهورا ملحوظا في ظل الازمة المالية العالمية ومنها الدول المختارة: تركيا ، مصر ، العراق. وهنا تثار التساؤلات الاتية ليحاول الباحثان الاجابة عليها وهي:

1. ما مدى تأثر القطاع السياحي بالازمة المالية للدول المختارة.7
2. هل ان الاثر الذي مارسته الازمة المالية شكل عاملا سلبيا على القطاع السياحي فيها.
3. ما هي قنوات التأثير للازمات المالية في الطلب والعرض السياحيين لهذه الدول.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

ثانيا: اهمية البحث

تنبعث اهمية البحث من:

1. اهمية الجانب النظري: تكمن في الدور الاقتصادي للقطاع السياحي و اثاره الايجابية وكيفية تأثير الازمات المالية فيه عن طريق الطلب والعرض السياحيين، مما يساعد في اغناء الادبيات حول متغيرات البحث.
2. اهمية الجانب التطبيقي: تكمن في التعرف على القنوات التي نقلت اثار الازمات المالية على الطلب والعرض السياحيين كونهما الشقان الاساسيان للقطاع السياحي في البلدان المختارة والاستفادة من الدروس المأخوذه من تجارب تلك البلدان ، مما يساعد البلدان المختارة في تشجيع القطاع السياحي لبلدانهم.

ثالثا: اهداف البحث

يهدف البحث الى:

1. التركيز على القنوات التي تؤثر الازمات المالية من خلالها على الطلب والعرض السياحيين في الدول المختارة.
2. تحليل اثار الازمات المالية على القطاع السياحي في الدول المختارة

رابعا: فرضية البحث

يحاول الباحثان التحقق من الفرضية الاتية:
" ان للازمة المالية اثرا سلبيا على القطاع السياحي للدول المختاره من خلال قنواتها على الطلب والعرض السياحيين ".

خامسا: الحدود الزمانية و المكانية

تتمثل الحدود المكانية والزمانية في فترات الازمات المالية التي حدثت في بلدان سياحية مختارة المتمثلة بـ :
تركيا (2014-2018) ، مصر (2010-2014)، العراق (2004-2018).

سادسا: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من اجل تحقيق الهدف و باستخدام مجموعة من البيانات الرسمية المنشورة من قبل البنك الدولي، و منظمة السياحة العالمية، صندوق النقد الدولي، الانكتاد بالاضافة الى الجهات الرسمية كالبنك المركزي والهيئة العامة للسياحة في الدول المختاره.

سابعا: هيكل البحث

قسم البحث الى اربعة مباحث يضم كل مبحث عدة فقرات وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات، فلقد ضم المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، اما الثاني فقد تناول الاهمية الاقتصادية للقطاع السياحي، بينما ضم المبحث الثالث الازمة المالية واثرها على الطلب والعرض السياحيين ، واخيرا تناول المبحث الرابع اثر الازمات المالية في القطاع السياحي للدول المختاره.

ثامنا: الاستعراض المرجعي

اتسمت الدراسات السابقة في مواضيع ذات الصلة بموضوع البحث الهدف منها استعراض الازمات المالية التي تعرضت لها دول العالم وامكانية الاستفادة من تلك التجارب ، نذكر اهمها بما يخدم البحث:

The Effects of the Global Financial Crisis on the Tourism Sector (Analytical study: Jordan)

Al-Shamaileh & et.al (2013) تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل اثر الازمة المالية العالمية في السياحة في الاردن من خلال توضيح طبيعة الأزمة ، وتحديد قنوات تأثيرها في قطاع السياحة ومن اجل تحقيق الهدف استندت الدراسة الى تقدير دالة الطلب على السياحة في الأردن و باستخدام المتغيرات الاقتصادية، وقد استنتجت الدراسة ان عدد السياح الوافدين الى الاردن قد انخفض في ذلك الشهر بنسبة 15٪ مقارنة بعام 2007، بالاضافة الى ذلك ،أظهرت النتائج مرونة عالية في الطلب على الأسعار النسبية للسياحة وقد اقترحت الدراسة اهمية الاعتماد على سياسات التسويق لكل منطقة متأثرة بالازمة بدلا من السياسات العامة و ضرورة استخدام التنبؤات الاقتصادية للاثار المحتمل تاثيرها من خلال الدخل و الاسعار النسبية في الانفاق السياحي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

Financial crisis and tourism activity: Evidence from the UK

Apostolakis & Pappa (2017) :ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل اثر الازمة المالية في النشاط السياحي في اوروبا لان الدول الاوروبية تعتمد بشكل كبير على النشاط السياحي ، ومن اجل تحقيق الهدف استندت الدراسة الى الاستبيان الاستقصائي على السياح البريطانين لاظهار اثر الركود في السفر والاستهلاك، و اظهرت الدراسة ان عدم اليقين بشأن الدخل والتوظيف في فترات الركود له اثر كبير في نمط الاستهلاك و الانفاق السياحي.

International Tourism Demand in Asia: Before and After the Economic Crisis

Lu & et.al (2018) ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو اظهار اثر الازمة المالية في الطلب السياحي اثناء الازمة وبعدها، و لغرض الوصول الى الهدف استخدمت الدراسة مجموعة بيانات للسنوات (2004 -2014) في سبع وجهات سياحية رئيسية في آسيا هي (تايوان ، اليابان، سنغافورة، تايلند، كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ، وماليزيا) حيث قامت بدراسة وتحليل التغيرات التي تطرأ في الطلب السياحي الدولي بسبب الأزمة، وقد توصلت الدراسة الى ان عدد السياح قد انخفض اثناء الازمة وبعدها وهذا ما يدل على حساسية السياح الدوليين مقابل الاضطرابات التي تحدث في الدخل خلال الازمات والتي ادت الى تغيير في سلوك السياح الانفاقي وقد اقترحت الدراسة ان هناك متغيرات بديلة اخرى مهمة يمكن ان تؤثر في السياحة والسفر وهي السعر البديل و سعر الصرف.

The Effects of Economic and Financial Crises on International Tourist Flows: A Cross-country Analysis

Khalid& et.al (2019): تهدف هذه الدراسة الى البحث في اثار الازمات المالية والاقتصادية المختلفة في تدفقات السياحة الدولية مثل ازمات(التضخم ، انهيار سوق الاسهم، الازمة المصرفية و ازمة الديون) ، ومن اجل الوصول الى الهدف قامت الدراسة باستخدام مجموعة بيانات تضم 200 دولة خلال الفترة من 1995 إلى 2010، وقد استنتجت الدراسة ان ازمة التضخم لها اثر مثبط لحركة السياح الدولية في البلدان المضيفة وبلدان الام، وان ازمات الديون المحلية تجذب السياح الوافدين الى البلدان المضيفة في حالة انخفاض سعر الصرف و تدهور قيمة العملة فتزداد التدفقات السياحية واثرها في الخدمات السياحية في البلدان الام سلبي في حال ادت تلك الديون الى تضخم، بالاضافة الى ذلك ، توصلت الدراسة الى ان اثار هذه الازمات تتوقف على المنطقة ، إذ تؤدي الازمة المصرفية إلى انخفاض تدفقات السياحة الدولية في البلدان المضيفة الواقعة في مناطق مثل أمريكا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، في حين أن تأثيرها على البلدان الأصلية الواقعة في مناطق مثل آسيا والشرق الأوسط غير مهم، ويتوجب على صانعي السياسات خلق بيئة لقطاع السياحة قد تشمل البيئة التمكينية ، على سبيل المثال تجنب قيود التأشيرات وزيادة الضرائب على السفر والخدمات المتعلقة بالسياحة في أعقاب الأزمات المحلية ، ونقص الميزانية.

و في ضوء ما تقدم من دراسات حول موضوع اثار الازمات المالية في القطاع السياحي يتضح الاتي:

1. ان هذه الدراسات قدمت للجانب النظري اهم القنوات التي يمكن من خلالها ان تؤثر الازمات المالية اما في الطلب السياحي او في العرض السياحي او كليهما من خلال مؤشرات معينة مثل عدد السياح و مستوى الاستثمارات.
2. ان هذه الدراسات قد استخدمت كل واحدة منها نماذج او وسائل تقديرية قياسية او تحليلية مختلفة من اجل الوصول الى النتائج.
3. توضح من الدراسات انه الازمات المالية قد اثرت سلباً على في الطلب و العرض السياحيين.

بناءا على ما سبق سيحاول الباحثان التطرق الى الاهمية الاقتصادية للقطاع السياحي ومن ثم دراسة وتحليل المفاهيم النظرية ذات الصلة بالازمة المالية فضلا عن تبيان اثرها على القطاع السياحي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

المبحث الثاني: الاهمية الاقتصادية للقطاع السياحي

يعد قطاع السياحة من القطاعات الحديثة التي تزايد الاهتمام بها نظرا لدورها في تحقيق نمو اقتصادات العديد من الدول النامية والمتقدمة ، كما يعد قطاع السياحة كونه صديقا للبيئة كما انه مصدرا هاما لاستقطاب العملات الاجنبية بأتجاه تحسين وضع ميزان المدفوعات فضلا عن كونه يساهم في توفير فرص للعمل وتوسيع قاعدة الاستثمار بكل صوره. وعليه يرى الباحثان ان الاهمية تتجسد بالمحاور الاتية:

- اثر السياحة في توفير فرص العمل.
- اثر السياحة في الاستثمار.
- اثر السياحة في الناتج المحلي الاجمالي.
- اثر السياحة المحلية والدولية في النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: اثر السياحة في توفير فرص العمل

يعد عنصر العمل من اهم العناصر في العملية الانتاجية ضمن اطار الانشطة الانتاجية والخدمية ، وكون النشاط السياحي نشاطا خدميا بالدرجة الاولى حيث تقدم السلع والخدمات الى السياح فضلا عن انها تساهم في توفير فرص العمل على المستوى العالمي من خلال التوظيف المباشر وغير المباشر.

حيث تشير التقارير الرسمية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية ، ان القطاع السياحي قد وفر حوالي (7) مليون فرصة عمل عام 2011 ازداد ليصبح (123) مليون فرصة عمل عام 2018 على المستوى العالمي وبشكل مباشر ، كما وفر (19) مليون فرصة عمل عام 2011 ازداد ليصبح (319) مليون فرصة عمل لعام 2018 على المستوى العالمي وبشكل غير مباشر. (Travel & tourism economic impact, world-wttc).

ويمكن تفسير قدرة القطاع السياحي في توفير فرص العمل من خلال قانون المضاعف:

$$\text{مضاعف الاستخدام السياحي} = \frac{(\text{الاستخدام الاولي للسياحة} + \text{الاستخدام المتولد من السياحة})}{(\text{الاستخدام الاولي للسياحة})}$$

وبأفتراض ان الاستخدام المتولد من السياحة يوفر (8000) فرصة عمل في منطقة معينة ، والاستخدام الاولي للسياحة يوفر (4000) فرصة عمل في نفس المنطقة.

$$\text{لذا فأن مضاعف الاستخدام السياحي} = \frac{(4000+8000)}{4000} = 3$$

بمعنى ان كل فرصة عمل يوفرها القطاع السياحي فأنه يولد (3) فرص عمل بأثر المضاعف اعلاه مع الاخذ بالاعتبار ضرورة استخدام العمالة المحلية لتخفيف حدة البطالة. (الحوري والدباغ ، 2000: ص.ص 155-156)

حيث انه بتطور القطاع السياحي من خلال احداث توسع في المشاريع السياحية القائمة وانشاء مشاريع سياحية حديثة فأن ذلك سيؤدي الى خلق ارتباطات امامية وخلفية لقطاعات وفروع اخرى من خلال ما تحتاجه من تصنيع وتسويق وخدمات نقل فضلا عن المواد الاولية الضرورية لانتاج وتقديم السلع والخدمات السياحية فأن ذلك سيؤدي الى استخدام ايدي عامله اضافية.(حمد ،2013:ص 207).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المطلب الثاني: اثر السياحة في الاستثمار

قبل التعرض الى اثر السياحة في الاستثمار ، نجد انه من الضرورة بمكان تعريف الاستثمار وتحديد اهم مكوناته.

اولا: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار وفقا للرأي الكينزي بأنه "يمثل قيمة الانتاج الجاري من السلع الرأسمالية يضاف اليه قيمة المخزون من السلع النهائية" ، كما عرفه اخرون بأنه "يمثل الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع كالالات والمعدات والابنية ومختلف الانشاءات اضافة الى المخزون السلعي". (الحجار، 2010:ص 163)
ان طبيعة الاستثمار تختلف من حيث الهدف والوسيلة ولمختلف القطاعات (زراعة ، صناعة، خدمات) ، وان الاستثمار السياحي كغيره من الاستثمارات ينشأ عند توفر المناخ والضروف المناسبة له كعامل محفز للانتاج والارباح. (عشي ، 2011:ص 44)

وبما ان القطاع السياحي يعد من القطاعات التي تدر عائدا اسرع واكبر من القطاعات التقليدية ، لذا يعد هذا القطاع جاذبا للمستثمرين بأتجاه تطويره وهذا يتطلب رؤوس اموال كبيره وتكنولوجيا عالية. (سعد ، 2015 : ص 10)

وتشير التقارير الصادرة عن منظمة السياحة العالمية ان حجم الاستثمار السياحي في ازدياد مستمر ، فقد بلغ حوالي (149) مليار دولار عام 2011 ازداد ليصبح (941) مليار دولار عام 2018. (www.wttc.org)

كما تؤدي السياحه دورا كبيرا في تدوير عجلة الانتاج والاستثمار فيه وفي القطاعات الاخرى المرتبطة به من خلال مد روابط امامية وخلفية. (السخاوي وآخرون،2012:ص16)

ثانيا: اهداف الاستثمار السياحي

هنالك منافع متعددة يمكن تحقيقها من الاستثمار السياحي وتصبح اهدافا يسعى الى تحقيقها المستثمرون سواء كانت الحكومة ام القطاع الخاص الاهلي ام المستثمر الاجنبي. ومع اختلاف الاولويات نحدد الاهداف المرجوه منه اجمالا ، ومن اهمها:(الزهراني،2008:ص.ص 18-20)

1. رفع مستوى الربحية:
تسعى المشروعات السياحية الى تحقيق الربحية من خلال اعادة الاستثمار وتوسيع المشاريع المربحة في السوق.
2. تحقيق المنافع الاقتصادية:
فهي تساهم في زيادة حصتها من الناتج المحلي الاجمالي وفي توفير العملات الاجنبية ورفع المضاعف السياحي للاستخدام فضلا عن تطوير البنى التحتية وتنويع مصادر الدخل.
3. تحقيق المنافع الاجتماعية:
ويتم ذلك من خلال توطيد العلاقات الاجتماعية بين الدول (السائح والمضيف) فضلا عن اعادة التوازن بين اقاليم البلد الواحد من الناحية العمرانية بغية تقليل الفوارق الطبقية بين فئات المجتمع.
4. تحقيق المنافع الثقافية والدينية:
يتم تحقيق المنافع اعلاه من خلال تشجيع الحكومة للاستثمارات المحلية والاجنبية بأتجاه تطوير المراكز التعليمية والثقافية والتراثية التي تعبر عن العمق الحضاري للبلد فضلا عن الاهتمام بالمراقد والمقدسات والمساجد فضلا عن الكنائس والمعابد الدينية لجذب السياح اليها.

المطلب الثالث: اثر القطاع السياحي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

ان دراسة اثار ومساهمات القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي اصبحت جزء من اهتمامات منظمة السياحة العالمية لمعرفة مدى كفائة وقدرة هذا القطاع على مواجهة الازمات وتحفيز النمو الاقتصادي على المستوى العالمي والجدول الاتي يوضح ذلك:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

جدول رقم (1) مساهمات القطاع السياحي ضمن اولويات منظمة السياحة العالمية

ت	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة	المساهمة غير المباشرة لقطاع السياحة	مساهمة قطاع السياحة (مباشرة وغير مباشرة)	المساهمة الكلية لقطاع السياحة
1	السلع والخدمات السياحية: النقل، الاقامة ، الوسائل الترفيهية.	الانفاق الاستثماري	الطعام والشراب	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
2	خدمات الطعام والشراب والخدمات الثقافية والتراثية.	الانفاق الحكومي	الملابس	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
3	مصادر الانفاق: السياح، الانفاق الحكومي.	انفاق السياح	الاسكان	توفير فرص العمل

المصدر: Travel & tourism economic impact 2018 world – WTTC

من الجدول اعلاه يتضح ان هنالك مساهمات مباشرة وغير مباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي. وتتمثل المساهمة المباشرة لهذا القطاع بانتاج السلع والخدمات السياحيه من نقل واقامه و وسائل ترفيه وطعام وشراب وخدمات اخرى ثقافية وتراثية ، بينما تتمثل المساهمة غير المباشرة من خلال الانفاق الاستثماري الحكومي والخاص والاجنبي في شراء المعدات والمكائن ووسائل النقل فضلا عن الابنية والانشاءات التي تتطلبها المشاريع السياحية.

وقد شكلت المساهمة المباشرة بما يتراوح (3.1-2.9)% عالميا للمدة (2011-2012) ، اما المساهمة غير الباشرة فهي تتراوح بين (10.2-7.9)% عالميا لنفس المدة المذكوره. (www.wttc.org)

المطلب الرابع : اثر السياحة المحلية والدولية في النمو الاقتصادي

تساهم كل من السياحه المحلية والدولية في النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حجم الدخل و وفورات الحجم ومستوى الرفاه الاقتصادي. سيتم اظهار دور ومساهمة كل منهما في النمو الاقتصادي حالا.

أ- أثر السياحة المحلية في النمو الاقتصادي

تؤثر السياحة المحلية في اقتصاد اي بلد من حيث:(رواقات وسعيدي ، 2014:ص 44)

1. توزيع رؤوس الاموال المخصصة في السياحه والمشاريع السياحيه بين الاقاليم
2. توزيع فرص العمل وتحسين مستويات الدخول في مناطق الجذب السياحي
3. التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع

ب- أثر السياحة الدولية في النمو الاقتصادي

تؤثر السياحة الدولية في النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الدخل وذلك عبر تحقق ما يأتي: (samimi & et.al. , 2011: p.29)

1. تحسين كفاءة وقدرة الشركات السياحية على المنافسة في الساحة الدولية
2. استغلال وفورات الحجم بين الشركات السياحية الدولية بشكل اكبر
3. مساهمة السياحة الدولية في التقارب بين الدول من خلال المساهمة في توليد رأس المال واعادة توزيعه بشكل عادل بين الدول الغنية والدول الفقيره.

والجدول الاتي يوضح نسبة الانفاقين المحلي والدولي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

جدول رقم (2) نسبة مساهمة الانفاق السياحي المحلي والانفاق السياحي الدولي ضمن الناتج المحلي الاجمالي العالمي

السنوات	الانفاق السياحي المحلي %	الانفاق السياحي الدولي %
2011	58.6	41.4
2012	70.7	29.3
2013	71.3	28.7
2014	72.5	27.5
2015	72.3	27.7
2016	71.8	28.2
2017	72.7	27.3
2018	71.2	28.8
2019	71.2	28.8

المصدر : Travel & tourism economic impact (2012-2018) world– WTTChttps://www.wttc.org › reports › economic-impact-research › regions-(2012-2018)

يتضح من الجدول اعلاه ان الاتجاه العام لنسبة الانفاق السياحي المحلي على المستوى العالمي في ازدياد ، فقد ارتفعت النسبة من (58%) عام 2011 لتصبح (71%) عام 2018 ، اما الاتجاه العام لنسبة الانفاق السياحي الدولي على المستوى العالمي في انخفاض ، فقد انخفضت النسبة من (41 %) عام 2011 لتصبح (28 %) عام 2018.

المبحث الثالث: الازمات المالية وأثرها على الطلب والعرض السياحيين

تعد السياحة من الانشطة التي تحتل اهمية اقتصادية كبيرة للعديد من دول عديدة في العالم من خلال دورها ومساهمتها في الاستخدام والاستثمار والنمو الاقتصادي كما اسلفنا. وللسوق السياحي جانبين وهما الطلب السياحي والعرض السياحي ، ولما كانت الازمات المالية تهدد جميع الاركان الاقتصادية فأن الطلب والعرض السياحيين كلاهما يتأثران بهذه الازمات. وسنحاول القاء الضوء على مفهوم وطبيعة وخصائص واسباب واثار الازمات المالية على العرض والطلب السياحيين.

المطلب الاول: الازمات المالية: مفهومها ، خصائصها واسبابها

اولا: مفهوم الازمة المالية

لا يقدم الادب الاقتصادي تعريفا متفق عليه ومقبولا على نطاق واسع لمفهوم الازمة المالية ، ويشتق معناه من طبيعة النظام الاقتصادي ويتسع نطاقه حسب الظروف الاقتصادية المرتبطة بالازمة المالية. وتعرف الازمة المالية بشكل عام بأنها تمثل "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعها انهيار في عدد من المؤسسات المالية ، وقد تمتد هذه الانهيارات الى القطاعات الاقتصادية الاخرى. (المهنا ، 2003: ص20)

كما تعرف بأنها تمثل " نقطة تحول يمكن ان تؤدي الى نتائج سلبية سيئة". (الحلواني ، 2009: ص198)
وتعرف ايضا بأنها " حالة من عدم الاستقرار التي تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة قد تكون نتائجها غير مرغوب فيها. (منذر ، 2003: ص 117).

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

نستنتج مما تقدم بأن الازمة المالية هي " احداث متتابعة ومفاجئة تؤدي الى اضطراب في التوازنات ضمن اطار المنظومة الاقتصادية بما يؤدي الى تاثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية: تنعكس اثارها على الانشطة الاقتصادية المختلفة.

ثانيا: خصائص الازمة المالية

تتميز الازمات المالية بخصائص تختلف عن غيرها ، ومن اهم هذه الخصائص: (كورتل ورزيق ،2009:ص 7)

1. انها تحدث بشكل حاد ومفاجئ وغير متوقع على الاغلب.
2. ان اسباب الازمة تتداخل فيما بينها مما يؤدي الى تعقيدها واحداث نقص في المعلومات المرتبطة بها
3. ان الازمات المالية تتسارع وتتفاقم بشكل مستمر ومتواصل بحيث تدفع متخذي القرار الى الوصول لقناعة وحالة اللايقين مما يؤدي الى صعوبة وضع الحلول البديلة لتخفيف حدة الازمة.

ثالثا: اسباب حدوث الازمات المالية

للازمات المالية عدة اسباب وعوامل منها يمكن حصرها والتنبؤ بها واخرى يصعب حصرها والتنبؤ بها ، ومن اهم هذه الاسباب: (رفيقة وآخرون،2017:ص 309)

1. اثر العولمه والاتجاه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي في مجال حركة السلع والخدمات وقوة العمل ورؤوس الاموال بين دول العالم مما يخلق عوائق وصعوبات لسيطرة الانظمة المحلية لكل دولة على النشاط والحركه الاقتصادية فيها.
2. الاتجاه نحو المضاربة في اطار الاسواق المالية بعيدا عن القطاعات الانتاجية مما يؤدي الى مزيد من الفقر والبطالة.
3. الاتجاه نحو اقتصاد الفقاعة التي تنمو من خلال المضاربة في مجال العقارات وارتفاع الارباح والميل نحو الاستهلاك الترفي دون اساس اقتصاد حقيقي.
4. الحروب التجارية وانتشار حركات تفاؤلية تعقبها حركات تشاؤمية و/أو بالعكس وانتشار الاشاعات غير الدقيقة.
5. الحروب والصراعات السياسية والامنية والعسكرية الداخلية والخارجية.
6. التغيرات المفاجئة في معدلات التضخم واسعار الصرف فضلا عن اسعار الاسهم والسندات وغيرها.

رابعا: اثار الازمات المالية

تشترك الازمات المالية بمختلف انواعها من حيث الشدة والمدة والزمن باثار معينة مثل الانخفاض في الاستهلاك والاستثمار والانتاج والعديد من المتغيرات ضمن الاقتصاد الكلي تتبعها تغيرات عدة في اسعار الاصول والائتمانات، الا ان هناك فرقاً بين الاثار الحقيقية والاثار المالية للازمات المالية (Claessens & Kose, ,2013:pp27-31)

1. الاثار الحقيقية للازمات المالية

ان التكلفة الاقتصادية للازمات المالية باهظة، إذ تبرز تاثيراتها في النشاط الاقتصادي للبلدان بشكل كبير مؤديةً الى احداث كساد اقتصادي، فغالبا تكون حالات الركود او الكساد الاقتصادي مرتبطة بحدوث ازمة مالية في مدة ما، إذ يكون تاثيرها السلبي فعالا اكثر من الركود الذي يحدث في الظروف الاعتيادية، إذ ينخفض الانتاج الصناعي والاستهلاك و العمالة والصادرات و الواردات والاستثمار بشكل اكبر في حالات الركود المرتبط بالازمات المالية ، فينخفض الاستهلاك بشكل كبير وملحوظ خلال فترات الركود المرتبط بالازمات المالية باضعاف من حالات الركود غير المرتبط بالازمات المالية ، بشكل عام يتباطؤ الاستهلاك في حالات الركود وهذا يعد دليلا على كون الازمات المالية مؤثرة بشكل كبير و ملحوظ في رفاهية المجتمع و الافراد، إذ ان الركود الذي يتزامن مع حدوث ازمة و انخفاض في اسعار العقارات تكون اشد واضخم من الركود الذي يحدث في حالات تراجع اسعار الاسهم بالاضافة الي انه يمكن تحديد حجم الخسائر الحقيقية من خلال ارتفاع التباين بين اتجاه النمو و النمو الفعلي لعدد من السنوات التي تلي الازمة المالية.

2. الاثار المالية للازمات المالية

بشكل عام تتجه اسعار الاصول و الاسهم والائتمان الى الانخفاض او النمو بشكل متباطئ في فترات الازمات المالية، ففي دراسة شملت عينة واسعة من البلدان المتقدمة كانت نتائجها انخفاضاً في القروض بنسبة 7% وانخفاضاً في اسعار المنازل بنسبة 12%

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

وانخفضت اسعار الاسهم بنسبة تعدت ال15% في فترة ازمة الائتمان، فتبين التغيرات في اسعار الاصول و الاسهم و العقارات خصائص الازمات المالية وفتراتها وتطورها، فتبين دراسات ان القطاعات الاقتصادية اصبحت ابطأ في تدوير اعمالها بعد الازمات المصرفية والتي من البديهي انها تحتاج الى دعم مالي خارجي لأن الدعم المالي الداخلي غير قادر على تلبية.

المطلب الثاني : اثر الازمة المالية على الطلب السياحي

ان حدوث اي ازمة مالية فأنها تترك اثارا سلبية على القطاع السياحي ومنها الطلب السياحي. وتشير الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة ذات الصلة الى ان هنالك العديد من القنوات تؤثر على الطلب السياحي ومن اهمها:

1. **الدخل:** يعد المستهلكون الاكثر تضررا في فترات الازمات المالية نظرا لتأثر اجورهم الاسمية والحقيقية بسبب ارتفاع الاسعار مماغ يؤثر سلبا على قوتهم الشرائية ، فضلا عن ان ازدياد البطالة (عند حدوث الركود) له اثر مباشر وسلبي على الطلب الاستهلاكي السياحي. (عثمان وفراج، 2009: ص 5)
2. **المستوى العام للاسعار:** عند حدوث الازمة المالية وما ينتج عنها من ارتفاع عام في الاسعار فأن احد مظاهرها واثارها السلبية بأتجاه انخفاض عدد السياح المحليين والاجانب. (Fleischer & others, 2011: p1)
3. **الاعلان والتسويق:** عند حودث الازمات المالية فأن ذلك يؤثر سلبا على شركات السياحة والسفر التي تتبع ستراتيجيات تقليدية في الاعلان والترويج والتسويق ، وفي المقابل فان شركات سياحية اخرى تتبع ستراتيجيات حديثة ومبتكره وتقديم عروض جديده في مجال الاعلان والترويج والتسعير والتسويق من اجل الحفاظ على مستوى الطلب السياحي السابق (قبل الازمة) مما يحدث ضررا بالغا بالشركات السياحية التقليدية. (pupatheodoron & Nikolaos, 2017: p6)
4. **اسعار الصرف:** لقد اثبتت العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة ذات الصلة ان انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية للدولة المضيفة بسبب الازمة تؤثر سلبا على السياحة الداخلية كما تؤثر على القوة الشرائية للفرد السائح المحلي في مجال السفر والسياحة والنقل والخدمات وغيرها ، الا انها بنفس الوقت تؤثر ايجابا على السياحة الدولية للسياح الاجانب الوافدين الى البلد المضيف لكونه يشكل عامل جذب لهم من حيث الوجهات السياحية ومن حيث مدة الاقامة فيها.(GAO, et.al, 2018:p56)
5. **السياسات المالية والنقدية:**عند حدوث حالات انتعاش وركود اقتصاديين بسبب طبيعة الدوره الاقتصادية فأن حكومات الدول تقوم باتباع سياسات مالية ونقدية تبعا لكل حاله (اما انكماشية او توسعية) لما له من تأثير على التدفق المالي والنقدي وسرعة التداول في السوق فأن ذلك سيؤثر سلبا او ايجابا على حركة السلع والخدمات السياحية وهذا يعني تاثير مباشر وغير مباشر على الطلب السياحي.(توفيق واخرون،2016:ص 106)

المطلب الثالث: اثر الازمات المالية على العرض السياحي

ان الازمات المالية تمارس تأثيرا سلبيا على القطاع السياحي ومنها العرض السياحي المتمثل بالخدمات السياحية المقدمة من قبل المشاريع السياحية الى الوافدين من السياح ، وفي حالة عدم وجود خطط وستراتيجيات مبنية على اسس علمية لأحتواء الازمة من قبل هذه المشاريع فأن الاثار السلبية ستمارس اثرها بشكل مباشر وغير مباشر في العرض السياحي مما يهدد صمود القطاع السياحي واضعاف قدرته على مواجهة الازمة ، وبالمقابل في حالة وجود خطط وستراتيجيات مبنية على اسس علمية من قبل مشاريع سياحية اخرى لاحتواء الازمة المالية فأنها سوف تمثل نقطة انطلاق لنجاح القطاع السياحي في اضعاف اثار الازمة المالية. (صقر وآخرون، 2007: ص 336)

وتشير الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة ذات الصلة الى وجود قنوات تمارس الازمة المالية اثارها على العرض السياحي ، ومن اهم هذه القنوات: (Perles-Ribes, et.al,2016:p430)

1. **ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج:**من خلال تجارب دولية اثبتت ان حدوث الازمات المالية تتزامن مع ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج من اجور ومواد اولية وطاقة ومتلزمات انتاج اخرى ذلك من شأنه ان يقلل من ربحية المستثمر (مع الاخذ بالاعتبار عدم قدرته على نقل هذا الاتفاع في التكاليف الى المستثمر) وتحمل المخاطر المتوقعه.
2. **الضغوط الائتمانية:**ان الصدمات الاقتصادية والازمات المالية من شأنها ان تترك اثارا سلبية على شكل ضغوط ائتمانية تتمثل بأرتفاع تكاليف رؤوس الاموال اضافة الى القيود الادارية والمالية المفروضه الذي من شأنه ان يترك اثارا سلبية على العرض السياحي المتمثل بالاستثمار من قبل المشاريع السياحية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

3. **فقدان الثقة من قبل المستثمرين:** ارتباطا بالنقطة السابقة فأنه في حالة استمرار الاثار السلبية للازمات المالية فأنه تنشأ حركة تشاؤمي بين المستثمرين من شأنه ان يؤدي الى فقدان الثقة من قبلهم واحجام البعض منهم عن الاستثمار في المجال السياحي.

4. **اضعاف القدرة التنافسية للمشاريع السياحية:** وتعني القدرة التنافسية قدرة الوجهة السياحية في توفير السلع والخدمات المتنوعة وتلبية احتياجات السياح ونيل رضاهم وتحقيق تفضيلاتهم بين الوجهات المختلفة.
5. وارتباطا بالنقطة السابقة فأن فقدان الثقة من قبل رجال الاعمال وانتشار وتوسع الحركة التشاؤمية فأن العرض السياحي سيتأثر سلبا من خلال اضعاف القدرة التنافسية لكلا المشاريع السياحية (المقامة والمستقبلية) من قبل المستثمرين.

المبحث الرابع: اثر الازمات المالية على السياحة في دول مختارة

ستضمن هذا المبحث تحليل اثار الازمات المالية على السياحة في دول مختارة: تركيا ، مصر والعراق. وسيتم بحث اهمية السياحة وطبيعة الازمة المالية في هذه الدول مع الاخذ بالاعتبار اثار هذه الازمة على القطاع السياحي فيها.

المطلب الاول: اثار الازمات المالية على القطاع السياحي في تركيا: سيتم عرض وتحليل هذه الفقرة عن طبيعة السياحة في هذا البلد وجذور الازمة المالية فيها ثم يتم تناول اثار هذه الازمات على العرض والطلب والسياحيين.

اولا: مقدمة عن طبيعة السياحة في تركيا: تمتاز تركيا بامتلاكها مقومات جذب سياحية منها طبيعية واخرى تاريخية كما انها تتضمن مقومات دينية ، اذ تحتل تركيا اهم المواقع السياحية في العالم حيث تضم (316) موقع مقدس بالاضافة الى انها تضم ايضا مدنا سياحية كمدينة انطاليا التي تضم (500) فندق سياحي رفيع المستوى في هذه المدينة وهي ضمن (628) فندق سياحي عموم تركيا ، فضلا عن ذلك فأن مدينة بيليك هي الاكثر جذبا للسياحة الرياضية. (www.invest.gov.tr)

ثانيا: طبيعة الازمة المالية في تركيا بشكل عام: لقد تمثلت الازمة المالية في تركيا ببروز عدة متغيرات ذات الصلة اهمها الانكماش الاقتصادي والعجز في ميزان المدفوعات اضافة الى العجز في الموازنة العامه فضلا عن تراكم الدين العام والارتفاع المستمر للاسعار واثر ذلك على انخفاض قيمة العملة التركية مع الاخذ بالاعتبار تفاقم مشكلة البطالة. الجدول الاتي يوضح عدد من المؤشرات ذات الصلة بطبيعة الازمة المالية في تركيا:

جدول رقم(3) مؤشرات الازمة المالية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية

المتغيرات الاقتصادية الكلية	2014	2015	2016	2017	2018	معدل النمو السنوي المركب
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي)	38.484-	27.314-	26.849-	40.584-	20.745-	11.63-
النمو الحقيقي في ن.م.ج (%)	5.2	6.1	3.2	7.5	2.8	11.65-
النمو السنوي في نصيب الفرد من ن.م.ج (%)	3.391	4.333	1.513	5.774	1.305	% 17.39-
سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الامريكي	2.188	2.720	3.020	3.648	4.828	%17.15
نسبة الدين العام الحكومي الى ن.م.ج التركي	33.4	32.8	34.6	35.1	-	%1.25

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:296-317

النمو السنوي للتضخم (%)	8.9	7.7	7.7	11.1	16.3	%12.87
الرقم القياسي للاسعار مرجح بسعر الصرف	95.93	108.81	100.19	88.95	87.03	1.93-
نسبة البطالة (%)	9.9	10.2	10.8	10.8	10.9	%1.94

المصدر: OECD Data (data.oecd.org).

من الجدول اعلاه يتضح ان العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات التركي قد تراوح بين (20.745-40.584) مليون دولار لمدة الازمة 2014 الى 2018 ، كما انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من (5.2%-2.8%) للمدة المذكوره كما ان سعر صرف الليرة التركية تراوح بين (2.1-4.8) ليرة تركية لكل دولار وهذا يفسر انخفاض قيمة الليرة التركية نظرا لارتفاع معدل التضخم بين (8.9% - 16.3%) لنفس المدة اعلاهز كما ارتفع معدل الدين الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي (33.4% - 35.1%) لنفس المدة. فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة التي تراوحت بين (9.9% - 10.9%) لمدة الازمة.

الا انه يلاحظ ان معدلات التضخم قد ارتفعت بنسب مقاربة لانخفاض سعر صرف العملة التركية ، وهذا يفسر عدم استفادة السياح الاجانب من هذا الانخفاض المشار اليه.

من التحليل اعلاه يتبين ان المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالازمة المالية في تركيا تفسر استمرارية وجود العجز الجاري ووقوع الاقتصاد التركي في فخ الديون فضلا عن تأثر سعر صرف الليرة بعامل التضخم، وهنا لابد من القاء الضوء على الاثار التي تمارسها الازمة المالية على جانبي الطلب والعرض السياحيين في تركيا.

ثالثا: اثر الازمة المالية على الطلب السياحي في تركيا

لقد كان لاثر الازمة المالية عاملا سلبيا على السياحة الداخلية في تركيا بسبب انخفاض القوه الشرائية للعملة التركية ، بينما كان اثره ايجابيا للسياحة الاجنبية الوافدة الى تركيا بسبب انخفاض سعر صرف العملة.

ولتبيان اثر الازمة المالية على الطلب السياحي تم اختيار عدد من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة والتي يوضحها الجدول الاتي:

جدول رقم (4)اثر الازمة المالية على الطلب السياحي الوافد الى تركيا.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	معدل النمو السنوي المركب
عدد السياح الوافدين (مليون)	39.8	39.5	30.3	37.6	45.8	%2.85
الانفاق المحلي على السفر و السياحة (مليار دولار امريكي)	32	28.1	27.7	26.3	23.1	%6.31-
الاستهلاك الداخلي للسفر والسياحة (مليار دولار امريكي)	70.5	63.4	54.3	57.9	59.8	%3.24-

المصدر: منظمة السياحة العالمية www.unwto.com

يتضح من الجدول اعلاه انخفاض الانفاق السياحي المحلي بين (32 – 23) مليار دولار سنويا لمدة الازمة ، بينما نلاحظ ازدياد عدد السياح الاجانب الوافدين الى تركيا بين (39.8 – 45.8) مليون سائح سنويا لنفس المدة.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

من التحليل اعلاه يتضح مدى تأثير متغيرات الازمة المالية السلبي للسياح المحللين من خلال متغير الانفاق المحلي وبالمقابل التأثير الايجابي للسياح الاجانب الوافدين بسبب انخفاض سعر صرف العملة التركية.

رابعا: اثر الازمة المالية على العرض السياحي في تركيا

وكنتيجة للازمة المالية في تركيا فأن ذلك ينتج عنه انخفاض في قدرة الدولة على دعم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي والفروع المرتبطة بها وبالنتيجة سوف تتأثر الخدمات السياحية والاستثمارات الموجهه لهذا القطاع تاثيرا سلبيا. ولغرض تسليط الضوء على المؤشرات ذات الصلة بالعرض السياحي ومدى تاثرها بالازمة المالية نلجأ الى الجدول الاتي:

جدول رقم (5) نسبة الخدمات السياحية الى الخدمات التجارية الصادرة و الواردة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	معدل النمو السنوي المركب
الخدمات السياحية (من صادرات الخدمات التجارية%)	48.148	48.782	41.265	42.614	43.305	2.1-
الخدمات السياحية (من واردت الخدمات التجارية%)	19.145	22.116	19.524	18.524	17.114	%2.22-
أنشطة الإقامة وخدمة الطعام (مليون دولار امريكي)	24	11	250	82	271	%62.39
عدد المطاعم والفنادق	334.383	379.386	418.023	460.938	530.578	%9.67

المصدر: www.worldbank.com , data source by : WDI

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الخدمات السياحية الى اجمالي صادرات الخدمات التجارية قد انخفضت من (48.1% - 43.35) لمدة الازمة ، كما انه بنفس الوقت انخفضت الخدمات السياحية من اجمالي واردات الخدمات التجارية من (19.1% - 17.1%) لنفس المدة المذكورة.

من التحليل اعلاه يتبين انخفاض نسبة مساهمة الصادرات من الخدمات السياحية تزامنا مع انخفاض نسبة الواردات من الخدمات السياحية لنفس المدة انعكاسا للازمة المالية.

المطلب الثاني: اثر الازمات المالية على القطاع السياحي في مصر

سيتم تناول بعض الفقرات عن طبيعة السياحة في مصر والازمة المالية في هذا البلد ثم تبيان اثار الازمة على الطلب والعرض السياحيين فيها.

اولا: مقدمة عن طبيعة السياحة في مصر

يعد القطاع السياحي في مصر احد ركائز الاقتصاد المصري كونه يمثل صناعة متكاملة قادرة على خلق فرص عمل كما تعتبر مصدر جذب للاستثمارات ومن ثم توفير عملات اجنبية ، وتشكل السياحه في مصر (40 %) من اجمالي صادرات الخدمات و(9.3 %) من واردات النقد الاجنبي و (7 %) من الناتج المحلي الاجمالي. (فاضل، 2016: ص 76)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

كما تمتلك مصر مقومات طبيعية وكذلك مقومات بشرية اضافة الى المقومات التاريخية والحضارية فضلا عن المقومات الدينية.

فالاثار الفرعونية تعد احد عجائب الدنيا السبع ، كما انها تمتلك مقومات دينية واثرية كالمساجد والكنائس والمعابد وغيرها ، فجامع الازهر الشريف يعد مظهرا حضاريا ودينيا فضلا عن كونه مركزا علميا. وتتسم مصر بموقع جغرافي متميز اذ تقع في منطقة التقاء القارات الثلاث (افريقيا واوروبا واسيا) كما انها تمثل موقع سياسي هام اذ احتضنت ولازالت تحتضن جامعة الدول العربية لسنين عديدة. (السيسي ،2001: ص.ص 177-192)

ثانيا: طبيعة الازمة المالية في مصر بشكل عام

تأثر الاداء الاقتصادي المصري نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي واثرهما على الاستقرار الاقتصادي بعد ثورة يناير 2010، اذ تركت اثارا سلبية على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والموازنة العامة فضلا عن ارتفاع المستوى العام للاسعار وارتفاع معدلات البطالة. وهنا يتطلب الامر ضرورة القاء الضوء على الاثار السلبية التي تمارسها الازمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمصر خلال مدة الازمة وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم (6) الناتج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد منه و معدل نموهما خلال المدة (2011-2014) في مصر

السنوات	2011	2012	2013	2014	معدل النمو %***
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)* (000000)	236.000	279.370	288,590	305.530	6.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**	2791	3232	3264	3378	4.8
الحساب الجاري (مليار دولار)	-6.1	-10.1	-6.4	-2.7	18.43-
نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي %	72.8	73.8	84.0	85.1	3.98
CPI	110.1	117.9	129.1	142.1	6.59
احتياطي النقد الاجنبي	18.1	15	17	15.3	4.11-
سعر الصرف الرسمي	5.932	6.056	6.870	7.077	4.51
نسبة البطالة %	11.84	12.59	13.15	13.10	2.56

المصدر: : WDI , data source by www.worldbank.com https://knoema.com/

يتضح من الجدول اعلاه استمرار العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات المصري لمدة الازمة (2011 – 2014) ، فقد بلغ العجز (6.1-) مليار دولار عام 2011 كما شهد انخفاض في هذا العجز اذ بلغ (2.7-) مليار دولار لعام 2014 (مع الاخذ بنظر الاعتبار استمرار العجز كما انه لازال مرتفعا) ، كما شهد الاقتصاد المصري ارتفاع مستوى الدين العام حيث ارتفعت نسبة الدين الحكومي الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي التي تراوحت بين (72.8% - 85.1%) لنفس المدة المذكورة ، كما يؤشر الجدول

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

انخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي في البنك المركزي المصري الذي تراوح بين (15.3 – 18.1) مليار دولار. كما اشر الجدول تراجع في قيمة الجنية المصري فقد انخفض سعر الصرف الرسمي للجنيه مقابل الدولار حيث تراوح بين (5.93 – 9.07) لمدة الازمة فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة الذي تراوح بين (11.8% - 13.1%) لنفس المدة المذكورة.

نستنتج مما تقدم ارتفاع العجز في الحساب الجاري الذي ترك اثار سلبية على حجم الدين العام وانخفاض الاحتياطي من النقد الاجنبي فضلا عن ارتفاع المستوى العام للاسعار الذي ساهم بدوره في تخفيض قيمة العملة المصرية وقوتها الشرائية لمدة الازمة.

وهنا لابد من تسليط الضوء على الاثار التي تمارسها هذه الازمة على جانبي الطلب والعرض السياحيين في مصر.

ثالثا: اثر الازمة المالية على الطلب السياحي في مصر

هنالك عدة عوامل ساهمت واثرت سلبا على القطاع السياحي في مصر اهمها ارتفاع الاسعار والاضطرابات الامنية اللذان ساهما بشكل سلبي على عدد من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالطلب السياحي في مصر الذي يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم (7) الطلب السياحي في مصر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو السنوي المركب%
عدد السياح الوافدين(مليون)	14.7	9.8	11.5	9.5	9.9	7.6-
عدد السياح المحليين (حسب الليالي)	8.100	7.399	7.455	8.712	8.927	1.96
عدد السياح المحليين لليوم نفسه (نزهة)	10.089	9.141	9.269	10.835	11.124	1.97
الانفاق المحلي على السفر والسياحة مليار دولار	10	9.1	10	9.3	11.2	2.29
الرحلات السياحية المحلية	18.190	16.481	16.725	19.549	-	1.82

المصدر: منظمة السياحة العالمية UNWTO Tourism Statistics
PARTNER COUNTRY PROFILES – EGYPT, OECD

نلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض عدد السياح الاجانب الوافدين الى مصر الذي يتراوح بين (14.7 – 9.9) مليون سائح سنويا لمدة الازمة في مصر، فضلا عن ذلك نلاحظ انخفاض عدد السياح المحليين الذي يتراوح بين (8.1 – 7.4) سائح في الليلة كمعدل لمدة الازمة ، كما ان انخفاض الانفاق المحلي اشر اثرا سلبيا على السياحة المحلية في مصر الذي تراوح بين (10 – 9.3) مليار دولار سنويا لنفس المدة.

نستنتج مما تقدم الى انخفاض عدد السياح المحليين والاجانب في مصر نظرا لتردي الوضع الامني والسياسي ، كما تشير بعض الدراسات الى ان الشركات السياحية في مصر قد قامت بتخفيض نفقاتها. (عثمان وفراج ، 2009: ص.ص 22-24)

رابعا: اثار الازمة المالية على العرض السياحي في مصر

لقد تأثر قطاع السياحة في مصر بأشكال وصور متعددة ومن ابرزها تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين فضلا عن بروز حالة تشاؤمية انعكست سلبا على الاستثمار السياحي في مصر من قبل الحكومة والقطاع الاهلي والاجنبي. (عثمان وفراج،2009 : ص 25)

وهنا لابد من تسليط الضوء على اثار الازمة المالية في المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالعرض السياحي وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص:296-317

جدول رقم (8)العرض السياحي في مصر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو السنوي المركب %
الخدمات السياحية من صادرات الخدمات التجارية	53.043	45.753	46.589	33.817	35.572	7.68-
المؤسسات السياحية (وحدة)	1.473	1.319	1.267	1.219	1.261	3.06-
نسبة اشغال الفنادق%	55	43	39	36	48	2.69-

المصدر: www.worldbank.com , data source by : WDI

نلاحظ من الجدول اعلاه انخفاض نسبة الخدمات السياحية الى اجمالي صادرات الخدمات التجارية اذ تراوحت بين (53% - 35%) لمدة الازمة. تزامن ذلك مع انخفاض في عدد الوحدات السياحية اذ تراوحت بين (1,473 – 1,261) وحدة لمدة الازمة.

نستنتج مما تقدم الى ان الازمة اثرت سلبا في صورة انخفاض في الخدمات السياحية المقدمة من قبل المشاريع السياحية بسبب تردي الوضع الامني كما لجأت الشركات السياحية الى تخفيض نفقاتها.

المطلب الثالث: اثار الازمات المالية على القطاع السياحي في العراق

سنتناول في هذه الفقرة طبيعة السياحة في هذا البلد كما سيتم تحليل جذور الازمة المالية فيها وبالتالي اثرها على الطلب والعرض السياحيين.

اولا: مقدمة عن طبيعة السياحة في العراق

يمتلك العراق مختلف المقومات السياحية الطبيعية والبشرية والحضارية بالاضافة الى الثقافية والدينية ، فالعراق هو مهد الحضارة السومرية والاشورية والبابلية والكوردية فضلا عن الحضارة العربية الاسلامية كما انها محط الخلافة الاسلامية الراشدة الرابعة. ويشار الى اثاراها في شمال وجنوب ووسط البلاد. (حسين وخلف،2014 : ص 153)

ومن اهم المظاهر الاثرية الزقورة ومدينة اور وحدائق بابل المعلقة ومسلة حمورابي واسد بابل وملوية سامراء وقلعة اربيل. كما تتسم بوجود العديد من المعارض والمتاحف الدولية لمختلف انحاء البلاد، بالاضافة الى وجود المراقد الدينية المقدسة للانبياء والائمة والاولياء الصالحين فضلا عن المساجد التاريخية والكنائس والمعابد المشهورة ، ويتسم النشاط السياحي في العراق بوجود منطقتين سياحيتين اساسيتين هما: (سعد ، 2015:ص 15)

1. المنطقة الشمالية (اقليم كوردستان) حيث تتسم بالسياحة الترفيهية المتمثلة بالمناطق الطبيعية الخلابة كالشلالات والكهوف وغيرها.
2. المنطقة الوسطى والجنوبية وتتمثل بالسياحة الدينية لما تتضمنه من مراقد ومقامات مقدسة فضلا عن السياحة الترفيهية لما تتضمنه من اهوار وبحيرات.

ثانيا: طبيعة الازمة المالية في العراق بشكل عام

تتمثل جذور الازمة المالية في العراق كونه يتسم بتبعيته للظروف السياسية والامنية والعسكرية لما شهدته وتشهده المنطقة من توتر وحروب وحصار ادت جميعها الى حدوث تشوهات في الهيكل الانتاجي وازدياد تبعيته شبه التامه الى الاعتماد على المورد النفطي، حيث اتسم الاقتصاد العراقي بالهشاشه وحدوث تراجع في الاداء الاقتصادي للقطاعات كافة يرافقه انخفاض في متوسط

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
ص: 296-317

الدخل الحقيقي نظرا لانتشار ظاهرتي الفقر والبطالة تزامن ذلك مع ارتفاع مستمر بالمستوى العام للاسعار وازدياد حجم المديونية الخارجية.

ومن اجل تحديد وتحليل المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالازمة المالية في العراق نعرض الجدول الاتي الذي يوضح ذلك:

جدول رقم (9)متغيرات الازمة المالية في العراق

السنوات	الميزان الجاري من ميزان المدفوعات (مليار $)	الفائض/العجز في الموازنة العامة (ترليون دينار عراقي)	نسبة ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الرقم القياسي لاسعار المستهلك (%)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي	متوسط دخل الفرد ($)
2004	-8.8	1467	-7.6	42.8	344.3	1454	9150
2005	4.4	9604	-7	58.6	227.3	1473	9750
2006	2.1	11561	12	89.8	143.2	1474	10850
2007	-3	15656	17.7	80.7	117.1	1266	11140
2008	16.7	12974	19.6	91	74.2	1206	12520
2009	-12.9	-346	0.11	97.2	87.4	1183	12460
2010	2.3	44	5.3	100	53.5	1187	12860
2011	20.2	30049	16.6	105.8	40.7	1199	13500
2012	11	-14796	15.3	112.2	34.8	1234	15130
2013	2.7	-19127	3.6	114.4	32	1233	15340
2014	6.1	-23775	4.3	116.9	32.9	1218	14180
2015	-11.6	-25414	-6.1	118.5	56.9	1251	10220
2016	-14.5	-24194	-7.8	119.2	64.3	1281	9720
2017	3.5	-21659	2.4	119.4	58.9	1274	10850
2018	-7.8	-12514	8	119.9	49.3	1215	10780

المصادر:

1. وزارة المالية الحسابات الختامية من 2004-2011

2. IMF: World Economic Outlook (WEO), October 2019

من الجدول اعلاه يتضح ان ميزان الحساب الجاري قد شهد تقلبات واضحة بين حالتي العجز والفائض ، وقد اقتصرت سنوات العجز تحديدا في (2004 ، 2007، 2009 ، 2015، 2018) وقد تراوح العجز بين (14.5- ، 300-) مليار دولار.

كما شهدت الموازنة العامة في العراق تقلبات حادة بين حالتي العجز والفائض ، وقد اقتصرت سنوات العجز تحديدا في (2009 وما تلاها باستثناء 2010) وقد تراوح العجز فيها بين (346- ، 25414-) ترليون دينار.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

اما بخصوص الرقم القياسي للاسعار فقد شهد ارتفاعا ملحوظا بين (42% - 119%) لسنوات الازمة 2004-2018. اما سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي فقد شهد تقلبات متأثره بالسياسة النقدية ، فقد انخفض الدينار (1454 – 1474) مقابل الدولار للسنوات 2004-2007 ثم ارتفع من (1206 – 1199) مقابل الدولار للسنوات 2008-2012 وبالتالي استقر عند (1215) مقابل الدولار لسنة 2018 ، كما ان متوسط دخل الفرد السنوي تراوح بين (9150 – 10780) دولار لمدة الازمة مع حصول تقلبات محدوده.

نستنتج مما تقدم حدوث تقلبات حادة في الحساب الجاري والموازنه العامه بين عجز وفائض لمدة الازمة كما ارتفعت مستويات الاسعار مما انعكس سلبا على قيمة الدينار العراقي بعدم استقراره تبعا للضروف الاقتصادية الغير مستقره وتبعا لسياسات السلطة النقدية. وهنا لابد من تسليط الضوء على الاثار التي تمارسها الازمة المالية على جانبي الطلب والعرض السياحيين في العراق.

ثالثا: اثر الازمة المالية على الطلب السياحي في العراق

تأثر الاقتصاد العراقي بشكل عام سلبا بالازمة المالية نظرا للظروف المشار اليها سابقا وتأثيرها على القطاع السياحي. ولغرض تبيان هذا الاثر على الطلب السياحي نلجأ الى الجدول الاتي الذي يعرض اهم مؤشرات الطلب السياحي ومدى تأثرها بالازمة المالية:

جدول رقم (10) متغيرات الطلب السياحي في العراق

السنوات	الانفاق السياحي الاجنبي (مليون $)	الايراد السياحي (مليون $)	الانفاق الفردي على السياحة والسفر US $	عدد السياح الاجانب (فرد)	مدة الاقامة (ليلة)
2004	192	202	1.3	381	4249
2005	168	186	1.4	102	3893
2006	144	170	1.8	517	3928
2007	516	555	2.5	915	4076
2008	845	867	3	890	5167
2009	1405	1432	2.7	864	6276
2010	1660	1736	2.9	1262	8943
2011	1543	1557	3.2	1518	10526
2012	1634	1640	4.4	1510	12176
2013	1682	1682	5.9	1111	14059
2014	1938	1938	5.7	1002	14176
2015	2833	2833	5	892	14294
2016	3120	2120	5.9	782	16736
2017	2959	2959	7	672	11918
2018	1986	1986	7.3	563	106969

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء: مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص: 296-317
المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

يتضح من الجدول اعلاه ان الطلب السياحي في تصاعد من خلال المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة، فقد ارتفع الانفاق السياحي الاجنبي (192 – 1986) مليون دولار خلال مدة الازمة ، كما ان الايراد السياحي قد ارتفع (202 – 1990) مليون دولار لنفس المدة ، فضلا عن ان مدة الاقامة في الفنادق هي الاخرى قد ازدادت (4,249 – 106,969) ليلة في السنة خلال المدة ذاتها.

نستنتج مما تقدم عدم تأثر الطلب السياحي سلبا بالازمة المالية ، بل كان الاتجاه العام لمؤشرات الطلب تصاعديا حسب الايراد السياحي والانفاق السياحي المحلي والاجنبي فضلا عن مدة الاقامة خلال مدة البحث.

رابعا: اثر الازمة المالية على العرض السياحي في العراق

يلاحظ عدم تأثر العرض السياحي بالازمة المالية بشكل سلبي كما يبينه الجدول الاتي من خلال مؤشرات ذات الصلة بالعرض السياحي كالخدمات السياحية المقدمة اضافة الى مؤشر تكوين رأس المال الثابت المستخدم في قطاع السياحة:

جدول رقم (11) متغيرات العرض السياحي في العراق

السنوات	عدد الفنادق و المنتجعات السياحية	تكوين راس المال الثابت في السياحة	نسبة الخدمات السياحية الى صادرات ميزان المدفوعات
2004	838	0.1	41
2005	715	0.3	47
2006	505	0.5	40
2007	492	0.3	59
2008	576	0.8	56
2009	662	0.5	64
2010	751	0.9	59
2011	929	1	55
2012	1084	1.3	58
2013	1267	1.9	60
2014	1281	1.9	54
2015	1296	1.5	56
2016	1484	1.5	56
2017	1618	1.8	49
2018	1666	1.9	36

المصادر:
1 worldbank, WDI
2. World Travel and Tourism Council Data
3. الجهاز المركزي للاحصاء: مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي

يتضح من الجدول اعلاه ان الاتجاه العام لمؤشرات العرض السياحي هي نحو التزايد ، فقد ازداد عدد الفنادق والمنتجعات السياحية الى نحو ما يتراوح بين (838 – 1666) فندقا ومنتجعا سياحيا لمدة الازمة ، كما تزايدت نسبة الخدمات السياحية الى اجمالي صادرات

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

الخدمات بين (40% - 64%) مع وجود تقلبات محدودة. اما بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت المستخدم في السياحة فقد ازداد نحو ما يتراوح بين (0.1% - 1.9%) للمدة اعلاه.

نستنتج مما تقدم ان الاتجاه العام لمؤشرات العرض السياحي هي نحو الزيادة ويعني عدم تأثره بالازمة المالية بشكل سلبي ويعلل ذلك انه قد تجاوب امام تصاعد (لبعض السنوات) للطلب السياحي في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

في اطار الجانب النظري والتحليلي لاثار الازمة المالية في القطاع السياحي لدول مختارة (تركيا ، مصر ، العراق) يمكن القول بتحقق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة ، ومن اهم ما توصل اليه الباحثان كما يأتي:

1. يحتل القطاع السياحي اهمية اقتصادية كبيرة في دول العالم (ومنها الدول المختارة) في النمو الاقتصادي وتحسين حالة ميزان المدفوعات والموازنة العامة فضلا عن خلق تشابكات وراوبط مع القطاعات الاخرى.
2. لقد اثرت الازمات المالية على الانشطة الاقتصادية ومنها السياحة في كافة دول العالم (ومنها الدول المختارة) وشملت اثارها السلبية في النمو الاقتصادي وظهور عجز في الحساب الجاري والموازنة العامة فضلا عن حدوث ضعف في الروابط الامامية والخلفية المشار اليها.
3. لقد تأثر القطاع السياحي بجانبيه العرض والطلب بعدة عوامل ترتبط بالازمة المالية ، ففي جانب الطلب السياحي فقد تأثر متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالارتفاع العام للاسعار كما انخفض عدد السائحين المحليين والاجانب. اما في جانب العرض السياحي فقد تأثر الاستثمار وتأثرت الخدمات السياحية تأثيرا سلبيا.
4. لقد أثرت الازمات المالية في تركيا سلبا على الطلب السياحي من خلال تدني القوة الشرائية للسائح المحلي بينما تأثر ايجابا على عدد السياح الاجانب الوافدين بسبب تدني سعر الصرف فضلا عن ذلك فقد تأثرت الصادرات السياحية سلبا في تركيا لمدة الازمة.
5. كما اثرت الازمة المالية على العرض السياحي المتمثل بضعف الخدمات السياحية فضلا عن انخفاض تكوين رأس المال المستخدم في القطاع السياحي في تركيا.
6. اما عن اثر الازمة المالية على السياحة في مصر فقد تأثر الطلب السياحي سلبا من خلال عدة مؤشرات اهمها انخفاض عدد السياح المحليين والاجانب بسبب انخفاض القوة الشرائية تظرا للارتفاع المستوى العام للاسعار ، وفي المقابل فقد تأثر العرض السياحي بسبب الازمة المالية في مصر من خلال تراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين وظهور حالة تشاؤمية اذ ترك اثار سلبية على الخدمات السياحية المقدمة من قبل الشركات السياحية في مصر.
7. اما في العراق فيتضح عدم تأثره بالازمة المالية من خلال ما توضحه مؤشرات الطلب والعرض السياحيين واتجاهها نحو الزيادة ذلك لكون القطاع السياحي في العراق يشكل عامل جذب للسياحة الداخلية والخارجية ، كما تؤكد المؤشرات استجاة العرض السياحي للطلب عليه.

ثانيا: التوصيات

بناءا على ما تقدم من استنتاجات تقترح الباحثان جملة من التوصيات.

1. ضرورة التوجه الحكومي (من قبل حكومات الدول المختارة) نحو خلق روابط امامية وخلفية اقوى من ذي قبل بغية تلبية احتياجات القطاع السياحي فيها ليقوم القطاع السياحي بكفائة من خلال اداءه.
2. تشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) من خلال اقامة مشاريع سياحية كبرى تقوم بالاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لخدمة القطاع السياحي.
3. دعوة حكومات الدول المختارة لتخصيص حصة اكبر للقطاع السياحي من الاستثمار في الموازنة العامة بغية رفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن تطوير البنى التحتية في هذا القطاع الحيوي.
4. حث حكومات الدول المختاره باتجاه رفع مساهمة الصادرات السياحية الى اجمالي صادرات الخدمات من اجل تحسين حالة الحساب الجاري لهذه الدول.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

5. وضع خطط متوسطة وطويلة الامد من اجل تحقيق توازن بين المناطق الاقل نموا والاخرى الاكثر نموا مع الاخذ بالاعتبار تطوير مهارات وخبرات الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي لهذه الدول.

مصادر البحث

اولا: المصادر باللغة العربية

1. احمد، يونس علي و ابراهيم، لافه اراس ، تأثير الازمة المالية على النشاط السياحي – اقليم كوردستان العراق/حالة دراسية ، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ، المجلد 4 ،العدد 1 ، 2020.

2. برينت، كريستينا ، الحق، طارق ، كامل، نورا ، آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية :أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، المكتب الإقليمي للدول العربية، منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى بالعربية ٢٠٠٩.

3. حسين، كريم سالم,و خلف، قاسم جبار. "تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات.. التحديات.. المتطلبات." *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية* العدد 18، المجلد 1 ، 2016.

4. حمد ، سعد ابراهيم ، واقع العرض والطلب السياحي في العراق دراسة تحليلية، مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، المعهد التقني - الموصل ، المجلد 10 ، العدد 4، 2011.

5. السخاوي، محمد فوزي احمد و آخرون ، اثر الاستثمار السياحي على تنوع المنتج السياحي بالتطبيق على الوادي الجديد،جامعة المنوفية، كلية السياحة والفندقة، قسم الدراسات السياحية،2012.

6. سعد ،فاطمة فرج ، الاستثمار السياحي و دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق" كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الادارية و الاقتصادية ، العدد19، 2015.

7. صقر، محمد علي ، سلمان، حيان احمد ، عباس، لورا محمد ، واقع العرض السياحي في محافظة اللاذقية في ظل الازمة الراهنة (2011-2017)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (6)، 2017.

8. الزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمن و قسيمة، كباشي حسين ، الاستثمار السياحي في محافظة العلا، الهيئة العامة للسياحة والآثار، مركز المعلومات والابحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، 2008.

9. عثمان ،سعيد عبد العزيز على و فراج، محمد جابر حسن السيد ، تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى ،(السيناريوهات المحتملة والحلول المقترحة)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد (٢) المجلد (٤٦) ،٢٠٠٩.

10. عشي، صليحة ، الاداء والاثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، اطروحة دكتوراه ، منشورة، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج خضر، باتنة، 2011.

11. علي، احمد ابريهي ، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، لبنان، 2015.

12. نافل، اخلاص قاسم ،الاقتصاد المصري المشكلات المعاصرة والحلول المقترحة، مجلة قضايا سياسية، المجلد 46 ، العدد 45، 2016.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0

المجلد (5) – العدد (1)، حزيران 2021
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

ثانيا: المصادر باللغة الانجليزية

13. Campos-Soria, Juan A., Federico Inchausti-Sintes, and Juan L. Eugenio-Martin. "Understanding tourists' economizing strategies during the global economic crisis." *Tourism Management* 48 (2015).

14. Fleischer, Aliza, Gil Peleg, and Judith Rivlin Byk. "The impact of changes in household vacation expenditures on the travel and hospitality industries." *Tourism Management* 32, no. 4 (2011).

15. Papatheodorou, Andreas, and Nikolaos Pappas. "Economic recession, job vulnerability, and tourism decision making: A qualitative comparative analysis." *Journal of Travel Research* 56, no. 5 (2017).

16. Perles-Ribes, José Francisco, Ana Belén Ramón-Rodríguez, Antonio Rubia-Serrano, and Luis Moreno-Izquierdo. "SPAIN: FROM ECONOMIC CRISES TO TOURISM COMPETITIVENESS."

17. Central Bank of Iraq – Directorate of statistics and research: economic report about economic situation in Iraq.

ثالثا: المواقع الالكترونية

18. www.findevgateway.org

19. www.imf.org

20. www.action<attc.org

21. www.WDI<databank.world_bank.org

22. www.UNWFO.org

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/5.1.21
this is an open access article distributed under the Creative Commons License CC BY 4.0